الجمهورية الإسلامية الموريتانية شرف-إخاء-عدالة

وزارة التجارة والصناعة
مديرية التنمية الصناعية

الموضوع : الورقة القطرية المقدمة للمؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات : دمشق 29-31/أكتوبر/2007

إعداد : محمد سالم ولد محمد البشير

رئيس قسم الإحصاء الصناعي

مديرية التنمية الصناعية

وزارة التجارة والصناعة

محتويات الورقة :

أولا/ معلومات عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

ثانيا/المعلومات الصناعية في موريتانيا

ثالثا/الهيئات الإحصائية في موريتانيا

أولا/ لمحة عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

تقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية في الشمال الغربي من القارة الإفريقية وتغطي مساحة قدرها1030700 كم مربع ويحدها من الشمال الجزائر والمغرب ومالي من الشرق ومالي والسنغال من الجنوب والمحيط الأطلسي من الغرب.

وهي عضو في جامعة الدول العربية، والإتحاد الإفريقي ومنظمة إستثمار نهر السنغال ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التجارة العالمية وتنتهج موريتانيا التعددية السياسية ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الإقتراع العام المباشر منذ 24يناير1992.وذلك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة كما تنتهج سياسة إقتصادية ليبرالية تعتمد علي القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الأقتصادي

ثانيا/ المعلومات الصناعية في موريتانيا

للمعلومات الصناعية دورا حيويا في حياة المؤسسة الإقتصادية وتطوير قدرتها التنافسية،كما تعتبر المعلومات الصناعية بمثابة الدليل الذي يعكس واقع القطاع الصناعي بمختلف جوانبه وأوجه نشاطه،ومن خلال المعلومات الصحيحة عن القطاع الصناعي يمكن التعرف على طبيعة ذلك القطاع ومواطن القوة والضعف فيه.وتظهر المعلومات المتوفرة عن القطاع الصناعي في موريتانيا بأن تطورا ملموسا قد حدث في القطاع خلال السنوات الأخيرة،حيث ازدادت الإستثمارات في الصناعة التحويلية نتيجة الأهمية التي توليها الحكومة لترقية وتطوير القطاع لتمكينه من الساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلد والقضاء على الفقر والبطالة والتهميش.

حيث سعت الحكومة إلى رسم البرامج والخطط التنموية، وضمن هذه البرامج والخطط فقد نال القطاع الصناعي اهتماما أكبرخاصة على صعيد بلورة نظرة أكثر وضوحا حول أهمية الصناعة في التنمية الإقتصادية.

ووفقا لهذا التوجه فقد أولت بلادنا أهمية قصوى وعملت على إصدار بعض القوانين المتعلقة بالإحصاء وتوفير المعلومات المناسبة التي يمكن للمستثمر من خلالها إتخاذ القرار.
ونذكر في هذا الصدد بالقانون رقم2005-017 المتعلق بالإحصاء العمومي حيث يحدد هذا القانون النظم المطبقة على الإحصاء العمومي وخاصة الترتيبات المتعلقة

بالمبادئ الأساسية المسيرة للنشاط الإحصائي كما يلاحظ من هذا القانون أن العمل الإحصائي من صلاحيات النظام الوطني للإحصاء الذي يضم جميع المصالح والهيئات المكلفة بجمع ومعالجة وتحليل وتخزين ونشر الإحصائيات الرسمية وكذلك تنسيق العمل الإحصائي.
وتتمتع مصالح النظام الوطني للإحصاء بالإستقلالية العلمية وتؤدي مهامها طبقا للمفاهيم والطرق المنهجية والتقنيات السائدة في هذا المجال.كما تقوم بتوحيد المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية مع تلك المعمول بها على المستوى الدولي.

وتقوم مصالح النظام الوطني للإحصاء بجمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها ونشرهاوتوزيعهاوتخزينها وتحيينها وفقا للنظم والمتطلبات التي يستدعيها إنتاج معلومات إحصائية جيدة وذلك بكل حياد وموضوعية وشفافية.
ومن جانبها تقوم وزارة التجارة والصناعة دائما بتصميم استمارة المسح الصناعي وترسلها إلى كافة المؤسسات الصناعية في البلد من أجل الرد على الأسئلة الموجودة في الإستمارة وتوفير البيانات اللازمة لإعداد المؤشرات الأساسية عن القطاع وتتعلق هذه الأسئلة بكل المؤشرات الإقتصادية المهمة(عددالعاملين،قيمة الإنتاج،القيمة المضافة...) ورغم هذا يلاحظ أحيانا عدم الإجابة على بعض الأسئلة من طرف عدد من المؤسسات.
وسوف نورد الجدولين التاليين للإضاح :

الجدول رقم 1 يظهر الوحدات الصناعية حسب الفروع

المؤسسات الصناعية المنشأة خلال الفترة 1985-2004

الفرع	عدد المؤسسات	العمالة	الإستثمار
الصناعات الغذائية	28	1095	9.702.150.000
الصناعات الكيماوية	14	480	1.176.000.000
الصناعات المعدنية	8	312	3.053.000.000
صناعة الورق	3	83	742.000.000
صناعة الجلود	3	110	912.000.000
صناعة مواد البناء	5	355	4.204.000.000
المجموع	61	2363	19.789.150.000

المصدر : مديرية التنمية الصناعية

الجدول رقم 2 يظهر التوقعات في الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر:

الأهداف الرئيسة ومؤشرات الأداء	الوضعية المرجعية		الأهداف الرقمية				
	التاريخ	القيمة	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المؤسسات الصناعية المنشأة	2004	94	104	120	130	150	175
عدد العمال (القطاع الصناعي التحويلي المنظم)	2004	3.000	4.000	6.000	9.500	11.000	12.500
مستوى الاستثمار	2004	20 مليار أوقية	25 م ق	30 م ق	32.5 م.ق	37.5م.ق	44م.ق
الإنتاج الصناعي	2004	18 مليار أوقية	20 م ق	24 م ق	26 م ق	30 م.ق	35م.ق
العائدات الضريبية السنوية	2004	3.6 مليار أوقية	4 م ق	4.8 م ق	5.2 م ق	6 م.ق	7 م.ق

المصدر : مديرية التنمية الصناعية

إن قطاع الصناعة في موريتانيا يلعب دور المحرك في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية،وقد بلغت المؤسسات الصناعية أكثر من100 مؤسسة إنتاجية صناعية تحويلية إضافة إلي الصناعات السمكية والتعدينية والغازية والكهربائية والمائية والمحروقات والبناء كما يوجد أكثر من 9 مناطق صناعية. أما بالنسبة للعاملين في هذا القطاع فمن الملاحظ تطور عددهم بصفة ملحوظة في السنوات الأخيرة

ويشكل نشر مؤشر للإنتاج الصناعي سابقة في تاريخ البلاد من طرف المكتب الوطني للإحصاء يأتي ذلك في إطار محاولة إيجاد أدوات تحليلية لمتابعة الظرفية الإقتصادية الوطنية طبقا لإرادة الحكومة وفي هذا الأفق قام المكتب الوطني للإحصاء منذ بداية شهر فبراير 2007 بإيجاد منظومة مندمجة لإحصاءات المؤسسات الموريتانية بإطلاقه لعملية احصاء للمؤسسات في القطاع الحديث تمثل هدفها الرئيسي في خلق قاعدة معطيات للمؤسسات الحديثة وسجل محين للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة. وفي نهاية هذه العملية الممولة من المصادر الخاصة للدولة تم احصاء 460 مؤسسة من بينها 107 مؤسسة صناعية رغم مجهودات التحسيس التي بذلت من اجل سير حسن للعملية والتعاون الممتاز من طرف الإتحادية الوطنية لأرباب العمل الموريتانيين والإتحادية الوطنية للصيد والإتحادية الوطنية للصناعة و المعادن فإنه قد سجل نقص للإجابة علي بعض الأسئلة من طرف الشركات الخصوصية علي الرغم من التذكير المتعدد لوكلاء المكتب الوطني للإحصاء بأحكام القانون رقم 2005-017 بتاريخ 2005/01/27 المتعلق بالإحصاء العمومي في مجال إجبارية الإجابة علي الإستمارات.

ثالثا/ الهيئات الإحصائية الوطنية في موريتانيا :

في دجمبر 1988 بعد ملاحظة غياب البيانات الإحصائية الضرورية لدى إتخاذ القرارات فيما يتعلق بتنمية البلاد تم التوصل الي أهمية وضع مخطط وطني للإحصاء وإعادة هيكلة وتنظيم الإحصاءات الوطنية.

وفي سنة 1989 قامت لجنة وطنية بتحديد الأولويات في إطار المخطط الوطني للإحصاء، كما تم إعداد البرنامج الخماسي للعمل الإحصائي (1989-1993).

وشهدت سنة 1990 انشاء هيئات أحصائية حديثة منها اللجنة الوزارية للإحصاء والمكتب الوطني للإحصاء الذي أنشأ بمرسوم رقم 90/026 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري كما تم انشاء اللجنة الإستشارية للإحصاء والمصالح الإحصائية في الوزارات.

ويجري العمل علي دعم مؤسسات الإحصاء المركزية والقطاعية نظرا لدورها في صنع القرار وفي التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد . وقد تم إدخال العديد من الإصلاحات لتمكين هذه الهيئات من القيام بمهامها علي أكمل وجه ، وقد رصدت لها الدولة مبالغ هامة وقامت باستثمارات معتبرة علي مواردها الخاصة وعلي التعاون الخارجي.